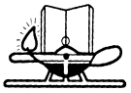

معايير استنباط الأحكام في باب النكاح في التلمود البابلي
دراسة فقهية نقدية

رسالة مقدمة من الطالب

علاء تيسير أحمد مهدي

المدرس المساعد بقسم اللغة العبرية وآدابها

لنيل درجة الدكتوراه

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ ليلى إبراهيم أبو المجد

أستاذ التلمود والأدب العبري الوسيط

قسم اللغة العبرية وآدابها– كلية الآداب

جامعة عين شمس

الدكتور/ ميادة محمد شهاب الدين

المدرس بقسم اللغة العبرية وآدابها

كلية الآداب

جامعة عين شمس

٢٠١٥

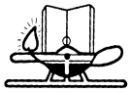

كلية الآداب
قسم اللغة العبرية

رسالة دكتوراه

اسم الطالب: علاء تيسير أحمد مهدي

عنوان الرسالة: معايير استنباط الأحكام في باب النكاح في التلمود البابلي
(دراسة فقهية نقدية)

اسم الدرجة: دكتوراه

لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور: عبد الرازق أحمد قنديل
الأستاذ الدكتور: ليلى إبراهيم أبو المجد
الأستاذ الدكتور: إكرام محمد سكر

تاريخ البحث: / /

الدراسات العليا

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة بتاريخ: / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**
/ / / /

شكر وتقدير

اتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذتي الجليلة / ليلى ابراهيم أبو المجد ، استاذ الدراسات التلمودية والادب العبري الوسيط ، والمشرف على هذه الرسالة، وإنِ أَنسَ لا أَنسَ تَفَضُّلَ سِيادتها عليَّ بإفادتي ، وحَثِّي على إتمام هذا البحثِ والعملِ فيه بِجِدٍّ ونشاط؛ فلَها مني خالصُ الشكر، وأصدقُ التَّحايا ، وأسألُ اللهَ عز وجل أن يَجْزِيَها خيرَ الجزاءِ عن جُهْدِها هذا ، كما أتقدمُ بخالصِ شكري للدكتورة/ ميادة محمد شهاب، المدرس بقسم اللغة العبرية كلية الآداب جامعة عين شمس على تفضُّلِها بالموافقةِ على المشاركةِ في الإشرافِ على هذا البحث وتقويمِهِ وإرشادِ صاحبِه .

أهدي هذه الرسالة إلى زوجتي أميرة سالم وأسأل الله تعالى أن يحفظها لي زوجة صالحة، وأن يرضى عنها وعليها، وأن يبارك لي فيها وفي أبنائي .

الفهرس

محتويات البحث	الصفحة
المقدمة	أ – ط
الباب الأول: الأحكام التي وردت في باب النكاح:	-١-
• الفصل الأول: الأحكام المتعلقة بالنكاح.	-٩-
• الفصل الثاني: الأحكام غير المتعلقة بالنكاح.	-٧٩-
الباب الثاني: معايير استنباط الأحكام في باب النكاح:	-١٠١-
• الفصل الأول: معيار "السهل والصعب".	-١٢٧-
• الفصل الثاني: معيار "القاسم المشترك بين الجزئيات".	-١٨١-
• الفصل الثالث: معيار "الحكم المناظر".	-٢١٣-
• الفصل الرابع: معيار "العام والخاص والعام".	-٢٤٧-
• الفصل الخامس: معيار "القياس على النص".	-٢٦٩-
نتائج الدراسة.	-٢٩٣-
قائمة المصادر والمراجع.	-٢٩٩-

المقدمة

موضوع هذه الدراسة التي أتشرف بالتقدم بها إلى قسم اللغة العبرية وآدابها بكلية الآداب بجامعة عين شمس هو "معايير استنباط الأحكام في باب النكاح في التلمود البابلي – دراسة فقهية نقدية"، وحين تُذكر "أحكام النكاح" ينصرف الذهن إلى وضع المرأة في الشريعة اليهودية، فميزت الشريعة اليهودية في مصادرها المختلفة بين الرجل والمرأة في أغلب أحكامها، وبالأخص الأحكام المتعلقة بالزواج؛ فالزواج في الشريعة اليهودية فيه تمييز ضد المرأة؛ فهي عند الزواج مجرد متاع للرجل، فهو الطرف الذي يعقد عليها، وبموجب هذا العقد تصبح مملوكة له وحده يفرض عليها أعمالاً خدمية تؤديها له، ورغم تطور أحكام الزواج في مصادر الشريعة اليهودية فإن هذا التمييز بين الرجل والمرأة ظل قائمًا، وهو ما انعكس على وضع المرأة في إسرائيل في وقتنا الحالي.

وظهر التمييز بين الرجل والمرأة في تشريعات الزواج في نصوص العهد القديم، فلم تكن موافقة المرأة على الزواج لازمة، بل إن طلب الزواج لم يكن يُقَدَّم إليها، فيُزوجها الأب من يشاء (تثنية ٢٢/١٦)، فيتزوجها الرجل مقابل خدمة أو عمل يؤديه لأسرتها (تكوين ٢٩/٢٧-٢٨)، وعند الزواج تصبح المرأة مملوكة للرجل فيحق له أن يلغي ما عليها من نذر (عدد ٣٠/١٢)، وليس لها عند زوجها من حقوق سوى طعامها وكسوتها ومعاشرتها (خروج ٢١/١٠).

وبالرغم من احتكاك اليهود بجيرانهم في بابل ومصر وتشبعهم بعاداتهم وقوانينهم، وبالرغم من تجديد علماء المشنا (תנאים التنائيم) للخطاب الديني وتطوير شريعة موسى عليه السلام ليسايروا ما طرأ على حياتهم من تغيير، وبالرغم من أنهم استنوا أحكامًا جديدة للزواج وميزوا بين ثلاث مراحل للزواج: مرحلة الاتفاق "שידוכין" ثم مرحلة

عقد النكاح "קידושין- אירוסין" ثم مرحلة الدخول بالمرأة "נישואין"، فإنهم رسخوا للتمييز ضد المرأة وحطوا من قدرها فقرنوا بين نكاحها وبين إملاك العبيد وشراء البهائم والأعيان، فجعلوا المرأة مجرد شيء من الأشياء التي يحق للرجل امتلاكها مثلها مثل العبيد والبهائم؛ فـ"المرأة تُملك "נקנית" بـــ...، والعبد العبري يُملك "נקנה" بـــ...، والبهيمة تُملك "נקנית" بـــ..."، وبمجرد أن يمتلكها الرجل تصير مخصصة له "מקודשת מקודשת" وهو اسم مشتق من الفعل "קִדֵּשׁ" الذي ورد في التوراة بمعنى "قُدِّس" أو "خُصِّص لله"، فكما أن الشيء المقدس حلال لمن قُدِّس له، وخُصص له وحرام على غيره، كذلك المرأة مخصصة لزوجها ومحرمة على غيره.

ورغم ترسيخ علماء المشنا للتمييز ضد المرأة في أحكامهم، فقد طوَّروا أحكام النكاح لتساير ما طرأ على حياتهم من تغيير متأثرين بعادات وقوانين الشعوب التي عاشوا بين ظهرانيها؛ فعلى سبيل المثال لم يكن اليهود يعرفون نكاح المال أو نكاح العقد قبل عصر المشنا، بينما كان النكاح قبل عصر المشنا يقع بالوطء وهي الطريقة المتبعة في المجتمعات القبلية الرعوية (تثنية ٢٤ /١)، فظهرت الحاجة إلى نكاح المال ونكاح العقد بعد احتكاك اليهود بجيرانهم في بلاد الرافدين ومصر، ووضع علماء المشنا تلك الأحكام واستنبطوها وفقًا لمعايير منطقية أطلقوا عليها "המדות שהתורה נדרשת בהן" أي المعايير التي تفسر بها المقرا بغرض استنباط الأحكام، وقد ظهرت تلك المعايير المنطقية في مناقشات علماء الجمارا (אמוראים الأمورائيم) أثناء عرض تلك الأحكام، فعرضوا كل حكم وطبقوا عليه بأساليب مختلفة أكثر من معيار من المعايير التي وضعها علماء المشنا، فيعتبر نص الجمارا تسجيلاً حيًّا للنقاش المفتوح الذي دار بين العلماء داخل المعهد الديني أو مكان

الدراسة حول أحكام المشنا، فيبدأ النقاش بطرح الحكم الذي يبحثونه، يليه عرض أحد علماء الجمارا السند الذي يعتقد أن علماء المشنا استندوا إليه لاستنباط حكمهم سواء كان سندهم نص المقرا أو أحد المعايير المنطقية، فيعارضه آخرون استنادًا إلى مصدر آخر يناقض مصدره، أو استنادًا إلى حجج منطقية أخرى تدحض حجته، ونظرًا لأن أغلب تلك الحجج أو المعايير المنطقية هي من باب الجدل القائم على التوصل إلى حكم جزئي قياسًا على جزئي آخر أو التوصل إلى حكم جزئي قياسًا على عدد من الجزئيات، فعبر علماء الجمارا عن الاعتراضات على تلك الحجج المنطقية بمصطلحات دقيقة؛ فمصطلح "מיתיבי" يستخدم للاشارة إلى رد القياس أو الحجة المنطقية عن طريق نص المشنا، ومصطلح "מתקיף לה" يشير إلى دحض القياس عن طريق المنطق، ومصطلح "קא משמע לן" يقصد به رد القياس أو الحجة المنطقية بسبب تعارض نتيجة القياس مع نص المقرا، ومصطلح "מה ל ... שכן אין ...תאמר ב... ש..." يشير إلى عدم صحة الحجة المنطقية بسبب انتفاء الصفة بين المقيس والمقيس عليه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إزالة الغموض الناتج عن كون التلمود نقاشًا حيًّا بين العلماء، وتقديم المفاتيح التي تعين دارس نص الجمارا على فهم ما به من معايير فقهية ومصطلحات من خلال عرض الكيفية التي استنبط بها علماء المشنا أحكام النكاح والوقوف على الأساليب التي عرض بها علماء الجمارا "معايير استنباط الأحكام" التي وضعها علماء المشنا ليستنبطوا بها أحكام النكاح، ونظرًا لأن "معايير استنباط الأحكام" وضعها علماء المشنا في ضوء طرق الاستدلال المنطقية التي وضعها أرسطو والرواقيون، ونظرًا لأن الجمارا دُوِّنت في ظل الحضارة

الإسلامية، وفي ظل وضع الفقهاء المسلمين القواعد والأسس التشريعية التي بنى عليها كل فقيه أحكامه، ووَضْع الأصوليين قواعد القياس الفقهي وأدلة الأحكام، فإن هذه الدراسة تهدُف إلى تحليل تلك المعايير منطقيًّا وفقهيًّا في ضوء طرق الاستدلال التي كانت موجودة في عصر المشنا وهي الأرسطية والرواقية، وفي ضوء أدلة الأحكام الأصولية التي كانت معاصرة لتدوين نص الجمارا، وتحاول الدراسة أن تَردّ على عدد من التساؤلات أهمها: هل تأثر علماء المشنا في وضعهم وترتيبهم لـــ "معايير استنباط الأحكام" بكتاب التحليلات (الأنالوطيقا) لأرسطو سواء التحليلات الأولى أو التحليلات الثانية الذي عالج فيه أشكال القياس المنطقي، أم أنهم تأثروا بكتاب الحجج (الطوبيقا) الذي وضعه أرسطو وعالج فيه "التمثيل بين جزئي أكبر وآخر أقل"، ثم "التمثيل بين جزئين متساويين"، ثم "الاستقراء" بين الجزئيات؟ وهل صاغوا تلك المعايير في صورة قضايا حملية على غرار الأقيسة الأرسطية؟ أم صاغو تلك المعايير في صورة قضايا شرطية على غرار الأقيسة الشرطية الاقترانية أم الأقيسة الشرطية الاستثنائية أم أقيسة الإحراج التي وضعها الرواقيون؟ وهل بحث علماء الجمارا تلك المعايير كما وضعها علماء المشنا أم تأثروا بأدلة الأحكام التي وضعها الأصوليون في الفقه الإسلامي، سواء الأدلة المتفق عليها، أو الأدلة المختلف فيها؟ وهل معايير استنباط الأحكام كما بحثها علماء الجمارا أقرب إلى الأقيسة المنطقية، أم الأقيسة الفقهية؟ وهل هناك معايير أخرى بحثها علماء الجمارا لم ترد ضمن المعايير التي وضعها علماء المشنا؟ وإذا كان هناك معايير أخرى فمن أين جاء بها علماء الجمارا؟

منهج الدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، ولكي أتمكن من تطبيق هذا المنهج قمت بترجمة "باب النكاح – מסכת קידושין مسخت قيدوشين" كاملاً من نسخة التلمود البابلي وهو الباب الأخير من كتاب النساء "سدر ناشيم" ويتكون من سبعة وأربعين تشريعًا، جاءت في أربعة فصول، وقد شغلت هذه التشريعات وما عليها من شروح مائة وأربعًا وستين صفحة من صفحات التلمود البابلي، ثم قسمت الأحكام التي جاءت في باب النكاح تقسيمًا موضوعيًّا، ثم تتبعت كل حكم من تلك الأحكام لأقف على الكيفية التي أدار بها علماء الجمارا مناقشاتهم لمعايير استنباط الأحكام، وكيف طبقوا عدة معايير باستخدام أساليب مختلفة على كل حكم من أحكام المشنا، ثم أَخْضعتُ تلك المعايير لطرق الاستدلال المنطقية وناقشتها في ضوء أدلة الأحكام عند الأصوليين.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة متكاملة تعالج مفردات موضوع "معايير استنباط الأحكام في باب النكاح في التلمود البابلي – دراسة فقهية نقدية"؛ فغاية ما وقفت عليه دراسة للدكتور/ عبد الرازق أحمد قنديل تحت عنوان "الأثر الإسلامي في الفكر الديني اليهودي" تناول في مدخلها معايير استنباط الأحكام في سياق معالجته لأساليب ومناهج التفسير في العهد القديم، كما وقفت على دراسة للدكتورة/ أمينة سرور وهي ترجمة "مسخت قيدوشين" في المشنا والتقديم له والتعليق عليه (جامعة نيويورك عام ١٩٨٢م)، كما وقفت على دراستين لغويتين للدكتورة/ ميادة شهاب الدين تربطهما صلة ببعض مفردات الموضوع، الأولى رسالة ماجستير تحت عنوان "حالة الشرط في عبرية المشنا"، والثانية رسالة دكتوراه

بعنوان "البناء اللغوي في الكتابة الفقهية اليهودية – الأدوات في عبرية المشنا نموذجًا"؛ حيث عالجت الباحثة فيهما البناء اللغوي لنص المشنا في ضوء القضايا المنطقية، وفي ضوء الأقيسة الشرطية الرواقية.

صعوبات واجهت الباحث في دراسته:

تتمثل الصعوبات التي واجهتني في دراستي في أمرين:

الأول: طبيعة نص التلمود وكونه نقاشاً حيًّا بين العلماء يتشعب من موضوع لآخر، فيبدأ النقاش بمسألة معينة ثم يتسع ويتطرق إلى أمور ثانوية لا صلة لها بالمسألة التشريعية، وما زاد الأمر تعقيدًا أن نص التلمود يخلو من علامات الترقيم والضبط والشكل التي تساعد على فهم النص وتوضيح السياق، وبالتالي كان من الصعب الوقوف على أساليب كل معيار من معايير استنباط الأحكام وأساليب دحضها.

الثاني: التداخل بين علم المنطق وعلم أصول الفقه وصعوبة تحرير نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما، وقد استدعى ذلك تنوع المراجع المنطقية والفقهية للوقوف على نقاط الاتفاق والاختلاف بين العلمين، ومن أهم المراجع التي استعنت بها:

- الدراسات الحديثة حول المنطق وتاريخه، وكتب علم المنطق المعاصرة والتراثية، للوقوف على طرق الاستدلال المنطقية، سواء الطرق التي وضعها أرسطو في كتاب التحليلات الأولى والثانية "الأنالوطيقا" نحو: القياس المنطقي، أو التي وضعها في كتاب الحجج نحو :التمثيل والاستقراء، والوقوف على الفرق بينها وبين الأقيسة التي صاغها الرواقيون، والتي تقوم على استخدام القضايا الشرطية.
- الدراسات الحديثة التي تفرق بين علوم الشريعة الإسلامية: علم الفقه وعلم أصول الفقه وعلم أصول الدين، وغيرها من العلوم

الشرعية، وكتب أصول الفقه المعاصرة والتراثية؛ لمعرفة أدلة الأحكام سواء المتفق عليها بين علماء أصول الفقه الإسلامي نحو: الكتاب والسنة والقياس، أو المختلف فيها نحو الاستقراء والاقتران.

- الدراسات الحديثة التي تفرق بين طرق الاستدلال المنطقية وطرق الاستدلال الفقهية؛ لتحرير نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما.

خطة الدراسة:

يقسم الباحث الدراسة إلى قسمين: يمثل القسم الأول عرضًا للأحكام التي جاءت في باب النكاح "מסכת קידושין مسخت قيدوشين" عرضًا موضوعيًّا، سواء الأحكام الخاصة بعقد النكاح، أو الأحكام الأخرى التي تربطها صلة ما بالموضوع، ويمثل القسم الثاني دراسة منطقية ونقدية لـــ "معايير استنباط الأحكام" التي وضعها علماء المشنا ليستنبطوا بها الأحكام التي جاءت في باب النكاح، ودراسة فقهية لما قام به علماء الجمارا.

فيتكون البحث من مقدمة وبابين يتكون أولهما من فصلين، ويتكون الثاني من خمسة فصول، ثم خاتمة تتضمن نتائج البحث، ثم ثبت بالمصادر والمراجع التي استعنت بها، وفيما يلي تفصيل محتويات البحث:

الباب الأول تحت عنوان "الأحكام التي وردت في باب النكاح"، وينقسم إلى فصلين: **الفصل الأول** بعنوان "الأحكام المتعلقة بالنكاح"، ويتناول عشر مسائل فقهية تتعلق بعقد النكاح وهي: "الطرق التي ينعقد بها النكاح"، و"الألفاظ التي ينعقد بها النكاح"، و"الولاية في النكاح"، و"الوكالة في النكاح"، "والشهادة في النكاح"، و"الكفاءة في النكاح"،

و"الغرر في النكاح"، و"تعليق النكاح على شرط"، و"محارم النكاح"، وأخيرًا "الدعوى في النكاح"، و**الفصل الثاني** بعنوان "الأحكام غير المتعلقة بالنكاح"، ويضم الأحكام غير المتعلقة بالنكاح والتي وردت في باب النكاح "מסכת קידושין مسخت قيدوشين" إما لأن هناك صلة ما تربطها بالموضوع، أو جاءت على سبيل الذكر، وتنقسم إلى قسمين: القسم الأول "أحكام الإملاك"، والقسم الثاني "الفرائض المفروضة على الرجال والمرفوعة عن النساء".

أما **الباب الثاني** فجاء بعنوان "معايير استنباط الأحكام في باب النكاح"، ويتكون من خمسة فصول، جاء كل معيار من معايير استنباط الأحكام في فصل على النحو التالي: **الفصل الأول** "معيار السهل والصعب קל וחומר"، و**الفصل الثاني** "معيار القاسم المشترك بين الجزئيات בנין אב"، و**الفصل الثالث** "معيار الحكم المناظر גזרה שוה"، و**الفصل الرابع** "معيار العام والخاصכלל ופרט"، وأخيرًا **الفصل الخامس** "معيار القياس على النص היקש הכתוב"، ودرست كل معيار من المعايير السابقة في ضوء طرق الاستدلال المنطقية، وناقشت ما دار في مناقشات علماء الجمارا من فقه.

وفي النهاية أوردت خاتمة تشتمل على أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة، يتبعها قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة.

الباب الأول

الأحكام التي وردت في باب النكاح

"מסכת קידושין مسخت قيدوشين"